ثوابت وطنية

شوقي العلوي
كاتب بحريني

□ ربما يُنشر هذا المقال ويكون الوقت المتبقي عن بدء جلسات حوار التوافق الوطني أياماً عددها أقل من أصابع اليد الواحدة، والمزمع له أن يبدأ في الثاني من شهر يوليو/ تموز، وهو شهر الانقلابات الثورية في الخمسينات والستينات، أتذكر منها 23 يوليو في مصر، وانقلابي 14 و17 تموز في العراق، عدا الانقلابات التي ربما لم يتيسر لها النجاح وخصوصاً في سورية والعراق.

نتمنى أن يتمكن المتحاورون في هذا الشهر من إحداث انقلاب في تفكيرهم وأن يضعوا مصلحة الوطن فوق أي اعتبار مذهبي أو طائفي أو قبلي، وأن يكون الوطن ومفهوم المواطنة وحقوق المواطن بغض النظر عن طائفته وقبيلته وقوميته ماثلة أمامهم وخلفهم وأين ما اتجهوا.

هناك ثوابت وطنية يجب ألا تكون موضوع جدال بين المتحاورين، وألا تأخذ وقتاً طويلاً منهم، ونرى أن كل ما هو مطلوب منهم هو صياغتها في بنود تعبر عن الإجماع عليها، وقد يكون ذلك بداية تبشر بالنجاح في وصول المتحاورين إلى قواسم كثيرة متفق عليها، تضع لبنات صحيحة لانتشال الوطن من الهاوية التي وصل إليها، بل وتضع خطوطاً حمراً أمام من سيحاول تجاوزها مستقبلاً ومن أي طرف كان.

تتعدد الثوابت الوطنية، ولكن مهما تعددت وكثرت فإنها في المحصلة النهائية تشكل حاضنة وطنية للجميع يستظلون بها، ولا يجب أن يتجاوزها أحد، لأن في تجاوز أي منها إخلال بمعادلة العيش الوطني المشترك، لذلك فإن المتحاورين متى ما صدقت النية عندهم لن يختلفوا حولها، بل سيكون موقفهم الموحد هو تأكيد القواسم المشتركة للوحدة الوطنية. بعد أن يتفق المتحاورون على تلك الثوابت الوطنية، يمكن لهم أن ينطلقوا إلى جميع الملفات لأن حلها مرتبط بما إذا كانت الممارسات الجارية فيها على أرض الواقع تتفق مع تلك الثوابت أم تختلف وتتناقض معها، فإذا كانت تتفق فيجب التأكيد عليها وتعزيز الإجراءات التي تؤكد على كونها ثوابت وطنية، أما إذا كانت السياسات والإجراءات التي تتم على أرض الواقع تتناقض مع تلك الثوابت، فيجب البحث والاتفاق على الحلول التي تعالج ذلك التناقض وبما يعزز كونها ثوابت وطنية.

إن أبرز الثوابت التي هي ليست محل خلاف، وهي للأسف ذات صلة ببعض الشعارات التي رفعت في 14 فبراير/ شباط وما بعده، وأدت إلى بروز انقسام وطني وتوترطائفي، بل وسرقت المطالب الشعبية المحقة التي هي محل شبه إجماع وطني، حيث كان التطرف في تلك الشعارات التي تجاوزت ثابتة وطنية مهمة لا يمكن تجاوزها.

إن هذه الثابتة أكدها ميثاق العمل الوطني الذي نال شبه إجماع وطني، وكذلك الدستور، الذي وإن اختلفنا حوله، إلا أن الثابتة المذكورة ليست محل خلاف أو جدال.

هذه الثابتة المهمة والأبرز هي شرعية الحكم في أسرة آل خليفة، لذلك فإن أية مطالب أو أعمال تتجاوز هذه الثابتة هي مرفوضة وطنيّاً ودستوريّاً، ولن يحتاج المتحاورون إلا إلى ثوانٍ معدودة لتأكيد المؤكد. ومن هنا نقطة تبدأ عندها الثقة بين أطراف الحوار. علينا أن نكون واضحين وضوحاً لالبس فيه مع من يقول خلاف ذلك ويعمل على خلاف ذلك أنه خارج ثابتة وطنية مجمع عليها شعب البحرين.

ثاني هذه الثوابت التي نراها هي ثابتة حقوق الإنسان، وهذه الثابتة ليست وطنية فحسب بل هي ثابتة عالمية إنسانية، ولا نعتقد أن هناك أحداً من بين المتحاورين يرفض هذه الثابتة في عنوانها العريض، اللهم إلا في بعض التفاصيل الصغيرة أو في بعض المحاور التي قد يراها البعض أنها تتناقض مع بعض من قناعاته، لكن تظل المحاور الأساسية لحقوق الإنسان لا يمكن لأحدٍ أن يكون في تضادٍ معها.

المطلوب هو وقوف المتحاورين أمام كثير من الملفات التي تُدار بشكل يخالف ثوابت حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ نجد أنه على الصعيد النظري الجميع يرفض ويدين أساليب التعذيب المدعى بها كوسيلة لانتزاع المعلومات، وبالأحرى قد تكون وسيلة للانتقام والإهانة. هذا الملف ليس وليد الأحداث الأخيرة بل هو ملف قديم جديد بامتياز، ملف يحتاج إلى مصالحة وطنية صادقة ترمم الجروح التي يصعب علاجها لدى الذين تعرضوا للتعذيب. أقول إنه ملف قديم جديد لأن تجربتي الشخصية تدعوني إلى التصديق، بل إن التعذيب الذي تعرضنا له لم يكن هدفه الوصول إلى معلومة، بل كان هدفه تركيب جريمة علينا لا صلة لنا بها، فعلى رغم مرور قرابة ثلاثة عقود لما تعرضت له والعديد ممن كانوا معي لأبشع أنواع التعذيب أدت إلى استشهاد البعض منهم، فإن ذلك ظل حاضراً معي لا يمكن لي أن أنساه أو أتجاوزه، لذلك فإن هذا الملف يجب أن يكون حاضراً عند مناقشة كل ما هو له علاقة بحقوق الإنسان، ولا مجال للنفي والنكران لأنه ثابت على رغم محاولات النفي والنكران.

الثابت أنه بعد 14 فبراير وحتى الآن هناك الكثير مما تم ولا يزال يتم من ممارسات وإجراءات على الأرض يتناقض ويتنافى مع مبادئ أساسية لحقوق الإنسان، لا مجال لتبرير هذه الإجراءات وهذه الممارسات، لذلك وتنفيذاً لهذه الثابتة يجب وقف هذه الإجراءات والممارسات في الحال، ذلك هو ما سيعزز سير الحوار نحو النجاح، وهنا تلعب السلطة دوراً محورياً لأنها هي من يقوم بهذه الإجراءات أو يشجع عليها وهي من يملك ورقة وقفها وتجاوزها.

الثوابت الوطنية بعناوينها المتعددة كثيرة، ولكن الممارسات على صعيد الواقع من مختلف الأفرقاء تخالف تلك الثوابت، وهي عنوان لأزماتنا المستمرة. لو سألت أي طرف من الأطراف التي ستشارك في الحوار وكذلك التي لن تشارك، بل لو سألت أي مواطن هل هو ضد أو مع، لحصلت على جواب واحد غير مختلف ألبتة، ولكنك ستجد كل طرف أو كل فرد يلجأ إلى التبريرات الواهية أو لمحاولة نفي التهمة عن نفسه؛ لذلك نحن نحتاج من المتحاورين إلى الصدق مع الخالق بداية ومع الوطن ومع النفس، ومن دون محاولات التخوين والدس، وأن تكون النية متجهة إلى مصالحة وطنية حقيقية بما يبني وطناً يحقق المواطنة الكاملة، والتي تحقق الأمن والطمأنينة للجيل الحالي والأجيال المقبلة، ففي ذلك وحده نحمي الوطن من الانقسامات، وبذلك وحده نخلق وطناً آمناً موحداً مزدهراً يتمتع فيه مواطنوه بجميع حقوقهم المشروعة المرتكزة على الثوابت الوطنية.

جمعة المخدرات!

محمد علي الهرفي
كاتب وأكاديمي سعودي

□ أحمد لوزارة الشئون الإسلامية في المملكة العربية السعودية أنها خصصت الجمعة الماضية للحديث عن خطورة المخدرات، وأعتقد أن جميع خطباء الجمعة فعلوا ذلك، والواقع أن هذا الموضوع لا يهم السعودية وحدها بل يهم جميع دول الخليج خصوصاً، وكل دول العالم عموماً.

إن موضوع المخدرات يشكل خطورة قصوى على أمن الخليج كله؛ الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بل والصحي كذلك، كل ذلك يستدعي نظرة شمولية عن كيفية التعاطي مع هذه الحالة الخطيرة التي فتكت بمجموعة كبيرة من شباب السعودية والخليج ومن كلا الجنسين.

الأرقام التي تنشرها الصحف وكذلك المراكز المتخصصة عن حجم انتشار المخدرات ونوعية متعاطيها، والكميات الهائلة التي يتم منعها من التسويق والقبض على مروجيها، أرقام تستحق أن يقف عندها كل مواطن سعودي وخليجي ليتأمل كم هي مخيفة، ولنفكّر معاً عن الأسلوب الأمثل للتعاطي مع مثل هذه الأرقام ومروجيها والذين يستخدمونها.

الأجهزة الأمنية تقوم بعمل كبير في منع انتشار المخدرات، لكن الإحصاءات التي تصدرها بعض المراكز المتخصصة تقول إن حجم الكميات المصادرة من المخدرات بكل أنواعها لا يزيد على 30 في المئة من حجم الكميات التي يستطيع المروجون والمهربون توزيعها بين الناس! فإذا عرفنا أن السعودية وحدها تقبض سنويّاً على ملايين حبوب الهلوسة والمخدرة، وكذلك أطنان الحشيش والهيروين، ندرك حجم الخطر من جراء توزيع الـ 70 في المئة التي لا يتم الإمساك بها فيتم استخدامها. وأعتقد أن هذه النسبة هي ذاتها أو قريباً منها هي التي توجد في كل دول الخليج.

الشيء الأخطر – وكل ما في المخدرات خطر – أن الإحصاءات تؤكد أن نسبة أعمار متعاطي المخدرات ما بين 12 و35 سنة! أي أن الشباب هم المستهدفون من عمليات الترويج، ومعلوم أن كل أمة تتطلع إلى شبابها لبنائها وحمايتها وتربية الأجيال المقبلة. ولنا أن نتخيل كيف سيكون حال بلادنا إذا كانت نسبة عالية من شبابها مخدرين ويشكلون عبئاً سلبيّاً كبيراً على أسرهم ومجتمعهم.

مرة أخرى الإحصاءات تقول: إن نسبة المتعاطي تشكل حوالي 5 في المئة من نسبة السكان عالميّاً، وربما تكون هي النسبة ذاتها الموجودة في دول الخليج! وهذه النسبة للأسف تتزايد لأسباب عدة لا يتسع هذا المقال لذكرها كلها، وللأسف – مرةً أخرى – إن نسب تعاطي الفتيات يتزايد عاماً بعد آخر، بعد أن كنا نعتقد أنهن بعيدات عن هذه المصيبة!

في ظني أننا جميعاً لا نختلف على خطورة المخدرات، لكننا نود أن نتفق على أفضل الوسائل للتقليل منها.

الفراغ أكثر ما يوقع الشاب في تعاطي المخدرات، ولهذا يقولون: إن المروجين يجدون فرصتهم في الإجازات، ولهذا لابد لكل دولة – خصوصاً دولنا الخليجية – أن تقوم بعمل دورات وما أشبه لكل الشباب من الجنسين، وكذلك إيجاد وسائل ترفيه مشجعة في الصيف في بلادهم. حبذا لو أن وزارات السياحة وأشباهها تشرف على رحلات شبابية تحقق للشاب المتعة والفائدة في وقت واحد.

وزارات الشئون الإسلامية، والتربية، ورعايات الشباب أو الوزارة المختصة، كلها مدعوة إلى إشغال أوقات الشباب بما يفيدهم، وهذا عمل يسهم في تخفيف ظاهرة انتشار المخدرات.

أخيراً... يجب إيقاع العقاب بكل مروجي المخدرات مهما تكن مكانتهم.

التيار الوطني الديمقراطي والمهمة غير المستحيلة (2)

محمود القصاب
كاتب بحريني

□ إن فهمنا لطبيعة شعب البحرين، ومعرفتنا بحجم ونوعية الميراث الوطني والسياسي الذي يحمله، نستطيع الجزم برفض هذا الشعب مثل هذه «الترسيمة» المخيفة وغير العادلة، بل والمحبطة أصلاً... والتي تعني في إحدى صورها وتجلياتها استمرار أزمتنا الراهنة بكل مخاطرها وتداعياتها الحالية والمستقبلية وهو ما يظهر تحدياً آخر أمام التيار الوطني الديمقراطي الخصم العنيد للطائفية وللاستبداد على حدٍ سواء؛ ما يفرض عليه تأكيد حضوره وفاعليته ودوره المستقل، وإظهار تمسكه بكل ميراث وتقاليد الحركة الوطنية البحرينية، والعمل على تعبئة الشعب بكل مكوناته وفق منطلقات وطنية وديمقراطية ومواجهة الخيارات الطائفية وحملات التحشيد المذهبي، إذ ليس من المقبول أو المعقول أن يبقى هذا التيار مكتوف الأيدي متفرجاً على الأحداث وتطوراتها، دون أن يحرك ساكناً، وستكون أولى مهماته العاجلة عدم السماح – تحت أية ذريعة – لأصحاب هذه النوايا والاستراتيجيات المدمرة بأن يحددوا «خيارات» الوطن وأن يتلاعبوا بمصير المواطنين، من خلال الدفع بهم «عنوة» إلى زوايا خانقة ومظلمة، ليس فيها سوى المهانة والذل وسلب الإرادة...

ومما يضاعف من مسئولية قوى التيار الوطني الديمقراطي حجم وخطورة ما كشفته الأحداث منذ 14 فبراير/ شباط حتى وقتنا الراهن، وضياع فرصة تاريخية كان يمكن من خلالها إجراء إصلاحات سياسية ودستورية جذرية، لولا دفع الأمور نحو التأزيم والتصعيد، ومن ثم حضور العامل الإقليمي والدولي في قلب الأزمة، كل ذلك أدى إلى تعقيدها وتشتيت الجهود في مواجهتها، والنتيجة هي كما نرى ونلمس اليوم حيث انتهت كل تلك التطورات إلى وضع مأساوي عانت منه البحرين التي آلت إليه.

فنحن اليوم للأسف أمام مجتمع هش ومفكك، يعاني من ضعف المناعة الذاتية والوطنية، ويعيش خواءً تامّاً تتحكم فيه مكونات ونزعات دينية ومذهبية متطرفة، تقوده عقليات سلطوية متشددة، ولأن حضور العامل الخارجي كان قوياً فقد رأينا حضور منطق «التخوين» و «العمالة» وغياب الاستعداد للتضحية والتنازل وملاقاة الآخر على قاعدة المشاركة السياسية، ورأينا كيف تفجر كل المخزون الطائفي والمذهبي، الذي جرف في طريقه كل ما تبقى من حسٍ وطنيٍ واتزان سياسي؛ الأمر الذي زاد من صعوبة وحراجة الموقف بالنسبة إلى قوى التيار الوطني الديمقراطي.

وبالرغم من كل هذه الصعوبات وكما أكدنا في أكثر من مناسبة، على التيار الوطني أن لا يستسلم لهذا الواقع، وعليه الثبات على مواقفه ومواصلة نضاله دون كلل أو ملل لإبراز دوره كخيار أمثل في مواجهة أزمتنا الراهنة، والتأكيد على الهوية الوطنية الجامعة، وأن يكون أحد شعاراته في هذه المرحلة إجراء المصالحة الوطنية الشاملة والعمل بدون هوادة باتجاه هذا الهدف، ومطلوب منه في الوقت ذاته فضح كل حملات التشويه والإقصاء التي يتعرض لها هذا التيار، وكل عمليات النيل والإساءة التي تستهدف قيادته ورموزه السياسية والوطنية، وهي في مجملها حملات مسعورة وظالمة، وتفتقر إلى أبسط المعايير المهنية والأخلاقية، والتي للأسف مازالت مستمرة حتى الآن، أبطالها بعض «المراهقين» من الصحافيين وبعض «المهرجين» الإعلاميين، وتتقاسمها أطراف وجهات لا يجمع بينها سوى حقدها التاريخي على قوى هذا التيار، ومع إدراكنا لحجم الصعوبات والضغوطات التي يتعرض لها هذا التيار، فإننا على قناعة تامة بأنه يبقى الخيار الوطني القادر على إخراج بلدنا من محنته وتجنيبها مزيداً من الانقسام الطائفي؛ لذلك ندعو كل مكونات هذا التيار من قوى سياسية وشخصيات وطنية مستقلة، ندعوها إلى الإمساك بهذه الفرصة وأن ترمي بكل ثقلها وتجاربها الوطنية، وأن تستحضر كل ميراثها في العمل الوطني الديمقراطي من أجل إنجاح الحوار، وسيكون أحد أهم الطرق السالكة في هذا المجال التركيز على وطنية التوجه، ووطنية المواقف والمطالب داخل الحوار وفي حراكنا السياسي العام، لا يحدنا سوى سقف مصلحة الوطن، وانتهاج واقعية سياسية من خلال الموازنة الفاعلة لكل العناصر المؤثرة للخروج بأفضل الحلول الممكنة، مع الإصرار على إبراز كل الحقائق، وإعلاء صوت الحق والعقل والحكمة في مواجهة صوت الثأر والانتقام، وأن نكون حيث يكون شعبنا وإلى جانب مطالبه العادلة والمشروعة ودعم تحركاته السلمية، وعلينا حمل كل هذه المواقف والقناعات إلى داخل قاعات مؤتمر الحوار، وسوف نصر على أهمية وضرورة تهيئة الظروف أمام إنجاح الحوار من قبل الدولة، من خلال وقف كل الاعتقالات والملاحقات، وإطلاق سراح من لم توجه إليه أية تهمة، وسنطالب بضمان محاكمات عادلة لكل المعتقلين أمام القضاء وسندعو إلى إرجاع كل المسرحين من أعمالهم من الموظفين والعمال، سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وسنطالب بإعادة النظر في قضايا الطلبة والمعلمين الذين تم فصلهم من مدارسهم دون وجه حق، وإيقاف كل التسريحات الجماعية، في أي موقع من مواقع الدولة.

فإن كنا حقاً نبحث عن مصلحة الوطن، ومصلحة شعبنا علينا جميعاً أن نتحرر من قمصاننا المذهبية الضيقة، والنظر إلى اللوحة الوطنية كاملة، ومن كل زواياها، بل علينا اليوم قبل غد انتزاع هذه اللوحة من أيدي بعض العابثين وبعض الحمقى الموتورين الذين يعملون تشويهاً وتخريباً في هذه اللوحة وعلينا أن نعرف الدرب الذي نسير عليه، قبل فوات الأوان.

معركة حقوق الإنسان

□ في مؤتمرها الصحافي الأخير، أعلنت وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية عن «تغطية البحرين غالبية الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وتعمل على الالتزام بكل ما جاء فيها، بما فيها مكافحة الاتجار بالأفراد وذوي الاحتياجات الخاصة والطفولة والمسنين».

في المؤتمر كشفت الوزيرة عن قضيتين مهمتين: محاولة فتح قنوات تواصل مع المنظمات الدولية باعتبارها ثغرة قديمة يجب ردمها؛ وتخصيص ملحق لحقوق الإنسان في عدد من السفارات البحرينية في الخارج، بدءاً بجنيف ونيويورك، البابين القذرين اللذين يأتي منهما الريح.

ما فهمه الرأي العام من خلال المؤتمر الصحافي، أن هناك اعترافاً ضمنياً بأن بعض الجمعيات الحقوقية التي شُكّلت قبل سنوات، والتي تصنف دولياً ضمن منظمات «الغونغو»، لم تقم بواجبها المناط بها، على رغم ما صُرف عليها من موازنات.

المؤتمر الصحافي أثبت وجود تنسيق وتبادل في الأدوار، بين الوزارة وهذه المنظمات، ما أسمته الوزيرة بأنه تكميل لبعضهما، ما ينفي وبشدة استقلاليتها. وهو ما تم التشنيع بسببه طوال سنوات على منظمات حقوقية أهلية أخرى مستقلة، كانت تُتهم بالخلط بين السياسي والحقوقي، والتبعية للجمعيات والتيارات السياسية.

الوزارة تدرك الآن حدود اللعبة بعد أن انخرطت فيها. ولعلها تدرك قريباً أن المسألة ليست في تشكيل الهياكل التنظيمية ونقل الكوادر من هذه الوزارة لتلك. القضية قضية وقائع وحقائق على الأرض، بالإضافة إلى «الالتزام بما وقّعت عليه البحرين من اتفاقات ومواثيق دولية» كما قالت الوزيرة.

التجربة التي مر بها الجميع، أثبتت للجميع أن العالم الخارجي يبحث عن المعلومات والحقائق والتفاصيل الجارية على الأرض. والمنظمات الرسمية أو شبه الرسمية لا يمكن معاملتها كبقية المؤسسات الحقوقية المستقلة، لافتقارها ببساطة إلى الاستقلالية والصدقية والثقة. والدليل أن وفداً أرسلته إحدى الدول العربية قبل ثلاث سنوات إلى جنيف للتشويش على عمل المؤسسات الحقوقية الحقيقية، فطُرد من حضور الجلسات.

هذه العقدة ستبقى تلاحق الجمعيات والمنظمات التابعة في مختلف البلدان العربية، نظراً لضعف صدقيتها وتدني معدل الثقة بها في المحافل الدولية. فلا يكفي تحطيم مؤسسات المجتمع المدني وتشويه سمعة أعضائها والتضييق على كوادرها الناشطة، وخصوصاً أن البديل الذي تقدّمه أكثر هشاشةً من الزجاج. كما أن النشاط الحقوقي ليس رصد موازنات وعرض منجزات، وإنّما هي فضاء مفتوح في عالمٍ يراقب ما يجري من ممارسات على الأرض، فتكفي صورةٌ مأساويةٌ واحدةٌ لدحض كل العروض الأخرى المغايرة.

ثم إن حقوق الإنسان مبادئ وقيمٌ واحترامٌ للإنسان كجوهر. كقيمة. كبشر. كروح. كاعتراف بحق جارك في العدل والمساواة والعيش بحرية وكرامة. كإدراك لمشاعر أمهات الشهداء وأحاسيس زوجات السجناء. كعدم تحوّل المثقف أو الموظف إلى مخبرٍ مرتشٍ يوقع بمنافسه في المهنة أو رفيقه في العمل.

حقوق الإنسان ليست مادةً للمساومات السياسية والمماحكات الطائفية والبرامج التلفزيونية غير الناجحة بمقاييس الوحدة والغيرة الوطنية. حقوق الإنسان أخيراً... ثقافة تخبرنا أين وصلت الدول والشعوب على مدارج الحضارة والرقي واحترام الذات.

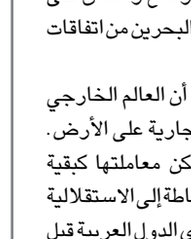

مريم الشروقي
maryam.alsherooqi@alwasatnews.com

صيف البحرين الحزين!

□ أوّل صيف يمرّ علينا بعد الأزمة التي ضربت أهل البحرين، وبين محاولات لإنجاح الحوار، وأخرى لإفشاله، فإنّه علينا جميعاً اليوم تخطّي الأزمات التي نواجهها، حتى نظهر في النّهاية بنتيجة مُرضية للجميع، بدون ضرر أو ضرار.

إن حقّ الأطفال الاستمتاع بأي صيف وبأي إجازة، فما ذنبهم أن يكونوا في ظل هذه الأجواء الغابرة، وما معركتهم إلاّ طفولتهم البريئة، فهل نستطيع إبعادهم عن السياسة وعن إحباط الشارع؟ بالطبع يجب أن نستطيع؛ لأنّ أطفالنا يحتاجون إلى الهدوء نوعاً ما، والى الاستجمام بعد عناء الدراسة والسياسة المُهلِكة التي تعرّضنا لها.

حاليا تقوم وزارة الثقافة بجهود مضنية من أجل صيف البحرين، وهي مشكورة على ذلك، ونعلم بأنّ المزاج العام غير مُهيأ لهذا الصيف والفعاليات التي تحويه، ولكنّنا يجب أن نفكر في جيل المستقبل وفي فرحة قد ندخلها لهم من أجل العام القادم.

وعليه لابد من كل بيت أن يقصد الفعاليات التي تنظّمها الوزارة، من أجل الفرح والاستجمام والسعادة، للأطفال أوّلا ولنا ثانيا، إذ انّنا مُنهكون، ويزيدنا انهاكاً الجو والغبار مع انهاك السياسة. بالاضافة الى ذلك، لدينا مقترح للبنوك، بأن تعمل على تأخير قرض واحد فقط، أو ارجاع راتب واحد فقط، لذوي الدخل المحدود، فهم فوق ذلك كلّه يشكون من ضيق الحال مع قدوم الصيف ورمضان والمدارس، التي تكلّمنا عن مأزقها في مقالات أخرى في سنوات ماضية.

فهم يريدون إدخال الفرح على الأبناء، ولكن مع وجود الأزمات المالية، فإنّهم بالطبع يدهم قصيرة وعينهم بصيرة وجيبهم فاض، فهل تستطيع البنوك دراسة المقترح من أجل الأبناء، أم أنّ الجانب الإنساني غير موجود في خريطة البنوك!

قلناها مرارا وتكرارا لنضع أيدينا جميعا في أيدي بعض من أجل البحرين، ومن أجل التعايش، ومن أجل العيش في كنف واحد، فنحن لسنا مجموعة أمم، بل أمّة واحدة ونحمل همّاً واحداً، وقد أصبح الهم الواحد هو «البحرين».

لا نريد لهذا البلد الاّ الأمن والأمان، وقد شعرنا بعدم الأمن والأمان وبالطائفية التي مزّقتنا 4 أشهر، عانينا فيها الأمرّين، وبكينا على حال البحرين، ولم يرحمنا أحد من الخارج، بل كانت سهام الغدر مصوّبة من كل جانب تريد أن تقتسم وطننا الغالي وأمنه.

بلد الأجداد يدمي اليوم من المواقف التي تجتاح أرضه، وعبثا نحاول لم الشمل، فانّ الموجة التسونامية كبيرة علينا، ولكن بإذن الله سنستطيع تعدّيها، لنبلغ حياة أفضل من تلك التي عاصرناها.

لابد أن نغير مرئياتنا عن صيفنا الحزين، ووجب علينا انجاح الحوار، فهذه الأرض الطيبة تنام اليوم على بركان ثائر، ولا ندري متى يُخمد هذا البركان، ومتى يتوقّف عن قذف كرات النّار التي تلتهم الأخضر واليابس، فلقد آلمنا وآلم صدورنا ما يحدث في وطننا.